

إشكالية تأسيس المشروع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية.

في الجزائر.

*The problem of establishing the educational project and reforming the educational system in Algeria*د/ هند بوشلاغم Hind Bouchelaghem ، جامعة باجي مختار عنابة. hind372019@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/01/08

تاريخ الاستلام: 2021/01/01

ملخص:

يعالج هذا المقال الوضع العام لتأسيس المشروع التربوي في الجزائر. من خلال تسليط الضوء على الظروف التي تزامنت وتأسيسه والمتعلقة، في جملة من المعوقات الاجتماعية والتنظيمية وما أرتبط منها بصياغة الأهداف العامة للمؤسسة التربوية، المستمدة من الإيديولوجية العامة للدولة وانعكاسات مختلف الأوضاع على أداء المنظومة التربوية، من حيث بناء المناهج والمضامين الدراسية وطرق التدريس والوسائل وتأخرها الكبير في مسايرة التطورات الحاصلة في مجالات التربية والتعليم، وينتظر المقال أيضا إلى مختلف الإصلاحات التي عرفتها المنظومة، والتي تهدف إلى تدارك الوضع وتقليص المشاكل التي يعاني منها القطاع. فخلال مشروعها الإصلاحي الجديد بينت السياسة التربوية رغبتها في إحداث نقلة هامة في تاريخ المنظومة التربوية بما تضمنته من إصلاحات على مستوى هيكلتها التنظيمية واقتراح بدائل من شأنها إعادة التوازن، وتبدو الحلول التي تقترحها متلائمة إلى حد بعيد مع الخيارات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المحلية والعالمية بما في ذلك التطور المعرفي والتكنولوجي الحاصل وتأثيرات العولمة وما تحملها هذه المتغيرات من نظرة استشرافية للمنظومة التربوية. كلمات مفتاحية: المشروع التربوي، الإصلاح التربوي، المنظومة التربوية، الأهداف التربوية.

Abstract :

This article deals with the general situation of establishing the educational project in Algeria, by shedding light on the circumstances that coincided with its establishment, represented by a set of social and organizational obstacles and what was associated with them in the formulation of the general objectives of the educational institution, derived from the general ideology of the state and the implications of various situations on the performance of the educational system. In terms of building curricula, academic contents, teaching methods and means, and their great delay in keeping pace with developments in the fields of education, The article also touches on the various reforms that the system has known, which aim to remedy the situation and reduce the problems that the sector suffers from. During its new reform project, the educational policy showed its desire to make a significant shift in the history of the educational system, including the reforms it contained in the level of its organizational structure and proposing alternatives it would re-balance, and the solutions it proposes seem to be compatible to a large extent with the political, social, economic, local and global options, including the development of knowledge and technology taking place, the effects of globalization and the outlook of these variables bearing the educational system.

Key words: The educational project, educational reform, the educational system, educational goals.

تجمع معظم الدراسات التي اهتمت بحركة الإصلاحات التعليمية على وجود اتجاهات مشتركة تلتقي عندها حركات الإصلاح التربوي، وتدخل هذه الاتجاهات ضمن القضايا الأساسية التي ميزت استراتيجيات السياسات التربوية في مختلف الدول لاسيما منها العالم العربي بصفة خاصة والعالم النامي بصفة عامّة، ولعل ما جعل الاستراتيجيات التربوية تتبنى هذه الاتجاهات هو وجود مشكلات وقضايا عرقلت المسار الطبيعي للحركة التطورية في المجتمع تربويا وتنمويا، مما أدى إلى النظر إليها كمبررات واقعية تحتاج إلى وضع استراتيجيات علاجية محددة والأخذ بنماذج إصلاحية معينة وتطبيق تجارب وخبرات ميدانية مختلفة، تكون في مستوى مواجهة المشكلات والتحديات التي فرضتها التغيرات المختلفة، وقد انعكس ذلك على وظيفة التربية وأنشطتها وأغراضها¹ وعليه أصبح إصلاح نظام التعليم ضرورياً بسبب التغيرات التي حدثت في مختلف المجالات، محليا دوليا وكذلك الشأن بالنسبة للجزائر، فقد بدأ مشروعها في إصلاح نظام التعليم في يوليو 2002 لثستجابة لفترة من التحول السريع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذه النية المعلنة أسفرت عن مذكرة أو اتفاقية بين اليونسكو ووزارة التربية والتعليم تهدف إلى دعم إصلاح نظام التعليم الجزائري وتعزيز قدرات القائمين عليه لضمان جودة التعليم وتدريب الشباب. من خلال التركيز على تجديد المناهج والكتب المدرسية وتدريب المشرفين واستخدام التقنيات الجديدة، فضلا عن إعادة تنظيم العمل التربوي وغيرها من الإصلاحات من أجل الاندماج في العولمة الاقتصادية والتقدم² وهذا من شأنه رد الاعتبار للمنظومة التربوية وتصحيح مسارها ويمكنها من تجاوز كل الإخفاقات التي صادفتها خلال محطاتها التاريخية المختلفة.

الإشكالية:

إن إعداد مشروع تربوي مباشرة بعد الاستقلال، عرض كإشكال حقيقي على مستوى السياسة التربوية في الجزائر وطرح على هذه الأخيرة العديد من التساؤلات منها إمكانية تصميمه بما يتنافى تماما النظام التربوي الفرنسي أم إعداده بصفة تدريجية ولكن عقلانية تتماشى ومتطلبات الوضع³ إلا أن الظروف التي سادت بعد الاستقلال فرضت على السياسة التربوية أفضلية حل المشاكل الظرفية، وهي متعددة، نذكر منها: الأمية، الزيادة المعتبرة في نسبة السكان، ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، الركود الاقتصادي وما أدى إليه من ضعف في موارد التمويل. كل هذه المعطيات دفعت بالجزائر، وغيرها من دول العالم الثالث إلى الانشغال بمشكلات الكم، وكانت الفكرة الأساسية التي قدمتها الإدارة التربوية قبل غيرها هو الاهتمام بهذا النوع من المشكلات الذي له الأولوية على سياسة التحسين في التعليم⁴ وهو الموقف الذي كلف المنظومة التربوية الكثير، ولعل أحسن دليل كون التوسع السريع والكبير في مجال التمدرس، منعها من الاهتمام بمسألة صياغة أهداف واضحة للمنظومة التربوية، وتهيئة الظروف المناسبة لهذه المؤسسة "ففي الوقت الذي كرس فيه الجزائر مبدأ الوصول الديمقراطي والحر والإلزامي إلى التعليم، واعتماد خيار تعريب التدريس وجزأه الإشراف للجميع. مما سمح للبلاد بالتعافي وتعزيز لغتها وثقافتها في علاقتها بقيمتها الحضارية. لكن التطور الكمي للتعليم، قد أحبطته أوجه القصور والاختلالات التي أثرت على جودة الدروس المقدمة وكذلك مخرجات النظام ككل، مما خاطر بتقليل نطاق النتائج والإنجازات التي تم الحصول عليها على حساب التضحيات الجسيمة التي قدمتها الدولة⁵

ومن هذا المنطلق فإن هذا المقال يتطرق إلى إشكالية تأسيس المشروع التربوي في الجزائر الذي عرف الكثير من النقائص أهما انطلاقه بدون أهداف تذكر، وانعكس ذلك على مخرجات المؤسسة التربوية التي تحولت كأداة لمحو الأمية لا غير. مع تأخر صياغة الأهداف بصورة صريحة ورغم تبلورها كأساس مرجعي، فقد تميزت بارتباطها بالوجه السياسي والاتجاه الاشتراكي والتوجهات الإيديولوجية العامة للدولة، ومثل هذا التوجه انعكس عمليا على أسس العمل بالمؤسسة التعليمية. وعليه فإن تقييم السنوات الأولى للإصلاح تقتضي فحصها من خلال طرح الأسئلة التالية:

-ماهي الظروف التي مهدت لتأسيس المشروع التربوي في الجزائر؟

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

- ماهي أهم الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية في الجزائر؟

وهذان الجانبان يلخصان الواقع التأسيسي للمشروع التربوي في الجزائر، ومختلف النقائص التي رافقت هذا المشروع.

1- الظروف التاريخية لتأسيس المشروع التربوي في الجزائر:

من العسير تقديم كل الظروف التي أثرت على قيام المشروع التربوي في الجزائر لأنها متعددة ومعقدة تحتاج إلى دراسة مستقلة بذاتها لكن تم انتقاء أكثرها تأثيراً، وهي الأوضاع الاجتماعية السائدة، والمتمثلة في ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم وضعف مصادر الإنفاق، وهناك أيضاً الظروف السياسية التي عرفت الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال وتأثيرها على التوجهات العامة للمنظومة التربوية، ويمكن عرض مؤشرات ذلك في العناصر الموالية:

1-1 ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم:

منذ الاستقلال وضعت الجزائر التعليم في صميم اهتماماتها وكرست جزءاً كبيراً من مواردها وثروتها الوطنية لتطوير قطاع التعليم الوطني. الذي يعتبر أولوية. ذلك أن " فرنسا رحلت عن الجزائر، وخلفت وراءها مؤسسة تربوية محطمة، 88% من الشعب الجزائري أمي والفئة الصغيرة التي تعرف القراءة والكتابة مقسمة إلى: 13% ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية و 25% ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية، و 20% فقط ممن يستعملون العربية والفرنسية معاً، زيادة إلى ذلك سجل انسحاب حوالي 17 ألف معلم كانوا مكلفين بالتسيير والتعليم والتفتيش التربوي، وكلفت الأقلية الجزائرية التي كانت في ميدان التعليم بمهام أخرى نظراً لقلّة الإطارات الجزائرية في كلّ الميادين، وعليه كانت بداية وانطلاق الميدان التعليمي من الصفر لأن مؤسساته كانت منكوبة ويمكن إجمال هذه النكبة في النقص الفادح في هياكل الاستقبال" وحرقت الكثير منها في الفترة الاستعمارية من قبل الحركة السرية المعادية لفكرة استقلال فرنسا عن الجزائر⁶

وسعى منها للخروج من الوضعية المزرية قامت الجزائر بالإعلان عن حملة وطنية ضد الجهل والامية سنة 1963 على المستوى الوطني، شارك فيها كل المعلمين وأيضاً موظفين من مختلف القطاعات، كان الهدف منها محاربة ومكافحة الجهل والامية، أطلق عليها شعار (الحرب على الجهل- أتحرر) إلا أن هذه الحملة لم تدم إلا 06 أشهر أي من شهر جانفي إلى غاية شهر جوان من سنة 1963. تم بالفعل في 31 أوت سنة 1964 عندما تم إنشاء المركز الوطني لمحو الامية وهكذا انتقلت مهمة محو الامية من الجهد السياسي الحزبي المعتمد على التطوع إلى الجهد الحكومي⁷. وعليه كانت المهمة المناطة بنظام التعليم هي تأمين التعليم للمزيد من الأطفال. « حيث كان الانتباه موجهاً في السنوات القليلة الماضية إلى القليل من الأسئلة الرئيسة كالتوسع الكمي، وديمقراطية التعليم⁸. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التمدرس في الجزائر حيث لم تكن تتعدى نسبة (14%) سنة 1954 لترتفع إلى (70%) في سنة 1974 من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة وارتفع عدد التلاميذ المسجلين في السنة الأولى للاستقلال من 777.636 ليلبلغ سنة 1965 إلى 1.332.208 تلميذاً على الرغم من المجهودات المبذولة لتعميم التعليم وعلى نطاق أوسع في المدن والقرى إلا أن نسبة التمدرس بقيت ضعيفة عند فئة الإناث حيث لم تبلغ نسبة التمدرس سوى 36.7% من الإناث بينما وصلت إلى (60,6%) بالنسبة للذكور⁹

و"بعد أكثر من أربعين عاماً من الجهود المكثفة والمتواصلة التي بذلها المجتمع الوطني، يمكن للمدرسة الجزائرية اليوم الاستفادة من الإنجازات الحقيقية التي تعكس التقدم المذهل المسجل في مجال التربية في الواقع، لم تعوض الجزائر عن تخلفها التاريخي في التعليم الموروث من الاستعمار فحسب، بل تمكنت أيضاً من التعامل مع الطلب القوي على التعليم الذي تم التعبير عنه منذ الاستقلال. حيث زاد العدد الإجمالي للتلاميذ عشرة أضعاف منذ عام 1962 ليصل إلى 7700000 تلميذ، مما يعني أن ربع سكان الجزائر الحاليين في المدارس. يعتبر التغيير في معدل الالتحاق للفئة العمرية البالغة ست سنوات، والذي يبلغ حالياً 97٪ مؤشراً للنجاح التي تم الحصول عليها في هذا المجال. من التعليم المدرسي،

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

خاصة إذا اعتبرنا من ناحية ما، أن هذا التطور رافقه تمديد مدة التعليم الإلزامي من 6 إلى 9 سنوات، ومن ناحية أخرى وخلال نفس الفترة تجاوز معدل النمو السكاني الجزائري¹⁰

2-1- ضعف موارد التعليم :

خلال السنوات الأولى من استقلال الجزائر واجهت الدولة ضعفا فادحا في موارد الإنفاق وكان قطاع التعليم أكثر تضررا نظرا للعلاقة القائمة بين اقتصاديات الدولة والتعليم. « فمسألة توفر المؤسسات التربوية والمربين وأدوات التعليم بالكمية و النوعية المطلوبة زيادة الاستقرار النسبي في عدد السكان، كلها عوامل تساعد على استقرار متطلبات التعليم، لكن و بالنظر إلى عدد الأميين، و إلى نسبة النمو الديمغرافي، و ازدياد نسبة التمددس أمكننا تقدير المبالغ الكبيرة الضرورية و الجهود الواجب بذلها إضافة إلى تقدير الوقت اللازم لبلوغ الأهداف التربوية المرغوب فيها من تعميم للتعليم، وقضاء على الأمية¹¹ فوغم المجهودات الكثيرة التي "بدلتها" الجزائر من أجل بناء المؤسسات وتوفير فرص الدراسة لأفراد المجتمع، غير أن هذا انعكس على عوامل جوهرية أخرى، ولناخذ مثلا قضية تأطير المعلمين، فقد أشارت النشرة التربوية الصادرة في سنة 1964 إلى الإحباط الذي أصاب المسيرين والآباء أمام قلة المناصب المالية التي فتحت من أجل توظيف المعلمين في سنة 1962 و التي بلغت 20500 منصب مما أدى إلى رفع هذا العدد إلى 28000 منصب في سنة 1964 أي زيادة (36%) في قطاع التعليم الابتدائي فقط، ضف إلى ذلك ضعف موارد الإنفاق على قطاع التعليم خاصة الموارد المخصصة لتأطير الفئة العاملة، فلقد قدر مدير الإدارة العامة التابعة لوزارة المالية في رسالة موجهة للوزير في أول جوان سنة 1971 الأعداد التي تحتاج إليها الجزائر في مكافحتها للتخلف على النحو التالي:¹²

27.000 إطار سامي Cadres supérieurs.

39.700 تقني سامي Techniciens supérieurs.

90.000 عامل ماهر Ouvriers qualifiés.

وصرح في المقابل عن ضعف مصادر الإنفاق، حيث رفضت الكثير من الوزارات التكفل بهذا المشروع، كوزارة الأشغال العمومية و وزارة الصناعة و الداخلية، عدا وزارات محددة كوزارة السياحة والصحة العمومية، باعتبار أن هذه الأخيرة لم تكن تملك مؤسسات خاصة بها لتكوين إطاراتها. وقد انعكس ذلك على نوعية التكوين بصفة عامة فسير التكوين كان بطيئا، ومردوده كان ضئيلا بالنسبة للحاجات التعليمية، و قد حدد النقص في الإطارات التعليمية حسب المخطط الرباعي الأول (1970-1973) على النحو التالي:

- بناء 4000 قسم كل سنة، مما يستدعي تكوين، و توظيف 6000 معلم جديد سنويا.
- جزأره سلك معلمي الطور الابتدائي بصفة عامة، يعني تعويض كل المتعاونين الأجانب من هذا المستوى، و هذا كله يفترض تكوين و توظيف 42000 إطار خلال الفترة الرباعية.
- ترقية سلك الممرنين وعددهم 12000 إلى درجة مساعدين، وتعويض من يستدعي منهم التدريب بغيرهم من الموظفين الجدد (أي ما يعادل 4200 منصب جديد كل سنة).

ومنذ السبعينات أخذت الميزانية المخصصة للتربية من طرف الدولة تتزايد، وتوسع نطاق الدخول لمدارس الحكومية كما أخذت نسبة الأمية تنخفض. غير أنه وفي غياب سياسة تربوية شاملة، فإن الأموال التي تصرف على التربية لم تؤد إلى تحسين نوعية أو فعالية النظام التربوي، كما أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية توسيع وتعميم التربية غير أن المحصلات التربوية وتحصيل الطالب بقي تحت المعايير المطلوبة، فمثلا الكتب المدرسية وطرق التدريس في غالب الأحيان قديمة لا تأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي الحاصل، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على نقص التخطيط وغياب أهداف واضحة على المدى لبعيد¹³.

1-3- تأطير الأيدي العاملة بالقطاع:

نظرا لازدياد الحاجة الملحة إلى الإعداد المهني والتدريب، تميزت الإجراءات المرافقة له بالاستعجالية والكثافة من حيث المضامين النظرية، فلم تكن تتجاوز مدة التأطير السنة الواحدة بالنسبة لهذا القطاع. إذ كان لابد أمام الوضع الاستثنائي بعد الاستقلال البحث عن حلول استثنائية، و من ذلك اللجوء إلى التوظيف بالجملة لمعلمين وإطارات تربوية من مستويات تعليمية منخفضة، ثم الشروع في برامج وإجراءات تكوينية قصد الرفع من مستواهم الثقافي والمهني بعد ذلك. فالمدرسة الجزائرية واجهت مشكلة النقص في عدد المعلمين في المدارس بإدماج أشخاص من ضعيفي المستوى الدراسي وهذا الإجراء كما يقول حبيب تلوين "يحتمل أن لا يخلو من سلبيات وأضرار على المدى المتوسط والطويل على مردودية المدرسة الجزائرية ككل، ومن ثم على مختلف القطاعات التي تستفيد من خدمات متخرجها نذكر بداية مسألة التأطير، فما يثير الانتباه في هذا السياق تجاهل السياسة التربوية للتخضير للشريحة البشرية أي (المعلمين)، فقد كان على هذه الأخيرة واستجابة لمختلف المطالبات الظرفية، كالكضاء على التعاون الأجنبي وتغطية النقص الهام في أعداد العاملين الجزائريين بعد الاستقلال، إلى التوظيف بالجملة وغض الطرف عن مسألة التكوين... ونتيجة لهذا الإجراء يشهد القطاع اليوم ضعف ملحوظ في مؤهلات العاملين، إذ ذكر وزير التربية سنة 1999 أن 85 % من مدرسي الابتدائي و 65 % من مدرسي المتوسط غير حاملي شهادة البكالوريا، ولا يمثلون الملمح الأكاديمي المطلوب وقد خصص لتغطية هذا النقص غلاف مالي قدر بـ 7,1 مليار دينار¹⁴

1-4- تأخر صياغة الأهداف التربوية:

إن المتتبع لتاريخ المنظومة التربوية في الجزائر خاصة في السنوات الأولى للاستقلال، لا يستنبط خلفية نظرية واضحة، فقد تم تمرير هذه الأخيرة دون تحديد صريح للغايات والمقاصد المرجوة منها، فقد التجأت المنظومة التربوية الحديثة مباشرة بعد الاستقلال إلى التكوين الاستثنائي الثقافي، ويتضح ذلك على الخصوص في فتح المئات من المدارس وأماكن التكوين أمام جميع شرائح المجتمع كأنوية أولى مدارس و جامعات شعبية وفق النموذج الاشتراكي الشائع آنذاك تحقيقا للثورة الثقافية المعلن عنها رسميا¹⁵. " فالنظام التربوي كان تابع للدولة ونظامها الاشتراكي الذي يركز على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، وهو ما جاء في الميثاق الوطني الذي ركز على بناء الشخصية الوطنية المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية التي تعد الوعاء الحضاري وأداة الثقافة، وكذا اللغة الأمازيغية والتاريخ والثقافة، لكن بالرغم من سعي النظام في تلك الفترة إلى التعريب في كل الأطوار من المنظومة التربوية إلا أن ازدواجية اللغة كانت حاضرة في تلك الفترة بشكل كبير¹⁶ ومنذ سنة 1973 وهي الفترة التي تبلورت فيها غايات وأهداف المنظومة التربوية، حيث بدأت تتضح فيها التصورات بشكل أفضل تحديدا بظهور مختلف القرارات الرسمية لأعمال المنظومة التربوية، التي تناولت المشاريع التربوية جملة في الخطاب الرسمي المعلن عنه 20 نوفمبر 1973، فمنذ هذا التاريخ بدأ الحديث عن تصورات للتربية في الجزائر، وذلك ضمن ما اعتبرته السياسة التربوية غايات ذات منطلق وطني أصيل، وقد عرض هذا النص جملة الأهداف في ما يلي:¹⁷

- تكوين الإنسان المتطور، المتماشي مع عصره، المواطن، اليقظ المحب لوطنه، العامل الفعال العازم على تطوير وضعه بنفسه في نطاق اتجاهات البلد الأساسية والاختيارات السياسية والأصالة الوطنية الذي يعتمد عليها المجتمع في تسطير مصيره وبناء مستقبله.
- الالتزام بالاتجاهات الأساسية الثلاثة الضرورية المتلاحقة التي لا تقبل التجزئة والتي تعود حتما إلى تطور المؤسسة التربوية الجزائرية وهي: التعريب، ديمقراطية التعليم التوجه العلمي والتقني...

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

إن ملامح الإنسان الذي تستهدفه المنظومة التربوية وأهدافها المعلنة بلغة مزدوجة الأبعاد كما ورد في الخطاب السابق، هو إنسان مزدوج الهوية، فمن جهة يكون إنساناً وطنياً أو مواطناً Citoyen، يستحضر تاريخ المجتمع ومحضن ضد الاستلاب الفكري والروحي ومن جهة ثانية يكون إنساناً مشبعاً بالاختيار الاشتراكي، وهنا تكمن خطورة المفاهيم التي يستعملها هذا الخطاب، ويبدو أن التحضير لإنجاز المجتمع والتفكير الاشتراكي كان في الحقيقة أهم المقاصد المعلنة.

ويبدو أن التوجه الاشتراكي لازم الإصلاحات اللاحقة التي عرفتها المنظومة التربوية أيضاً في خطاباتها العامة، اتضح ذلك بعد "تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التعليم برئاسة الدكتور طالب الأبراهيمي الذي أوكلت إليه وفق المعطيات التاريخية مسؤولية محو آثار الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث حدد بدوره أهداف السياسة التربوية في جملة من العناصر منها: إعادة اللغة الوطنية العربية وتعريب التعليم من جهة، وإصلاح التعليم الجامعي من جهة أخرى، لاستكمال التحرر الثقافي والقضاء على التبعية الثقافية، واختزل الهدف العام من ذلك في إعطاء دور لمؤسسة التربية في البناء الاشتراكي الذي اكتمل محتواه مع ميثاق 1976 م ثم أمره 16-04-1976 م. وهي الأهمية التي شكلت الإطار التشريعي لسياسة التربية والتكوين في الجزائر. مرتكزة على مجموعة من المبادئ هي: القيم العربية الإسلامية، إجبارية التعليم، مجانيته وإلزاميته - التعريب التدريجي للتعليم - عصرنة التعليم - التعميم التدريجي للتعليم الأساسي و المبادئ الاشتراكية¹⁸

غير أن الاشتراكية كتوجه اقتصادي ومنهج أيديولوجي تبنتها الدولة الجزائرية في بداية نشأتها لم يصب مصدر إلهام التربويين ذاتهم، خاصة مع ظهور التغير في الاتجاه السياسي ودخول الجزائر في سياستي التعدد السياسي واقتصاد السوق، فهذه الأوضاع أحدثت انقلاباً عاماً في المفاهيم الاجتماعية والتربوية ومنذ ذلك الحين بدأ الشعور بافتقار التوازن في هذه المنظومة والواقع الجديد المليء بالمتغيرات. وكان مدعاة إلى إجراء إصلاح شامل للمنظومة التربوية. وعن مخلفات هذا الوضع فإن المسح الشامل للسياسة التربوية في الجزائر يكشف انطلاقاً من عام 1962 إلى أيامنا هذه عن العديد من المعطيات الأساسية والتي تركت أثراً على المنظومة التربوية أهمها:

- (1) عدم استقرار قطاعات المنظومة التربوية و من أبرز مؤشرات ذلك:
- (2) التغير المستمر والمتلاحق لتسميات قطاعاته
- (3) تناوب 19 وزيراً و كاتب دولة و نائب وزير على تسييره والإشراف عليه.
- (4) غياب الانسجام والتناسق الداخلي والخارجي، و يتجلى هذا من خلال ضعف التكامل والتواصل بين المناهج سواء تعلق الأمر بالمضامين أو الأنشطة أو الطرق أو الوسائل والتأخير الكبير في مواكبة التطورات في مجالات التربية والتعليم وبخاصة بناء المناهج .
- (5) أنماط وسائل تقويم الأنشطة المختلفة.
- (6) طرق العمل التعليمية
- (7) إنتاج الكتاب المدرسي.
- (8) عدم التحكم في ظاهرة التسرب المدرسي.
- (9) اختلال الوضعية المتردية لرجل التعليم في السلم الاجتماعي، وهي التي لم تشجع الكثير من أصحاب المؤهلات العليا للالتحاق بأسلاك التربية والتعليم¹⁹ .

2-التوجهات العامة لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر:

رغم كل الإخفاقات التي عرفتها المنظومة التربوية وتبنيها للإيديولوجية الاشتراكية في تصميم أهدافها للتدريس، إلا أن المساعي الإصلاحية لم تتوقف ومرت بالكثير من المحطات في سبيل الارتقاء بالمنظومة التربوية، وهي مساعي لا يمكن نكرانها من حيث حسن نواياها في القيام بهذا الدور ، ابتداء من المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني 1964: الذي وضع

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

لوائح لتغيير البرامج الموروثة عن العهد الاستعماري والتي كان هدفها الأساس هو محو الشخصية الوطنية وطمس معالم تاريخ الشعب الجزائري، كما ألحت على قضايا أخرى تتعلق بتعميم التعليم، وجعله حقا متاحا لجميع الأطفال، وإقامة نظام دائم لمحاربة الأمية، وتعميم التكوين المهني، وإعطاء التعليم التقني مكانة مفضلة في البرامج المدرسية، بالإضافة إلى الدعوة إلى إنشاء لجنة وطنية مكلفة بإعداد برنامج تعريب يرمي إلى صيانة وتنمية القيم الثقافية والروحية وقد ساهمت هذه المحطة الإصلاحية التمهيدية، في الإغلاء من شأن اللغة العربية، وغرس الثوابت الإسلامية والوطنية في جيل الاستقلال، أما أمره 16 أفريل 1976 فقد دعت أيضا إلى تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا كما شهد تعليم اللغة العربية عدة إصلاحات وتحسينات أدت إلى نقلة نوعية في تعليم اللغة العربية في مختلف مراحل التعليم، وصاحبها تطور في تعريب التعليم الأساسي بأطواره الثلاثة، وتعريب التعليم الثانوي، وتعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة والشروع في تعريب العلوم الأساسية والتقنية، ومحاولة تعريب المحيط والإدارة.²⁰

وفي محاولة لإدخال تعديلات على برامج المنظومة التربوية، اقتضت الحاجة إلى تصورات تربوية جديدة وقد تم ترجمة ذلك من خلال المشاريع الإصلاحية المتوالية لبرنامج المنظومة التربوية وإدراجها لبعض الإصلاحات الجزئية أهمها استحداث بنيات تنظيمية تربوية سياسية، تسعى لإعادة صياغة الأهداف العامة للمنظومة التربوية نذكر منها المجلس الأعلى للتربية واللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. فمن خلال استحداث مثل هذه البنى تجسدت محاولات السياسة التربوية في تجديد النظام التعليمي، حيث أعربت عن رغبتها في عرض استراتيجية تحسينية للتخفيف من الانزلاقات وعدم التوازن الذي أصاب النظام منذ الاستقلال حتى هذه الألفية، ضمن المضامين وقرارات مشروع المجلس الأعلى للتربية والإصلاح، إذ يمكن تقدير نوع النقلة المسجلة. ففي دورته التأسيسية نهاية ديسمبر 1996 عرضت توجهات وأهداف واستراتيجية تنمية شاملة للمنظومة التربوية التكوينية بناء على المقاييس العلمية وقيم الهوية الثقافية للمجتمع

و أهداف واستراتيجية تنمية شاملة للمنظومة التربوية التكوينية بناء على المقاييس العلمية وقيم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.

2- تحقيق الانسجام الداخلي والخارجي للمنظومة التربوية، و الرفع من مردودها.

3- العمل على تمكين المنظومة التربوية من أحداث التغيير الاجتماعي بتكوين المواطن الواعي المستوعب لمعطيات الحياة المعاصرة.

4- العمل على توثيق الصلة بين المدرسة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقيق الملائمة بين سياسة التكوين و سياسة التشغيل.

5- التقويم المنظم للسياسة التربوية و التكوينية و اقتراح تصحيح الاختلالات التي قد تظهر في الميدان.

6- دراسة المسائل المتعلقة بالتربية و التكوين و إبداء الرأي فيها، كمشاريع الإصلاح التي تبادر بها القطاعات المعنية و مخططات العمل القطاعية للوزارات.

7- تقويم آثار السياسات القطاعية على المنظومة التربوية بهدف تحقيق ملائمة أفضل بين التكوين وعالم الشغل.

8- تنظيم التجمعات العلمية بنشر المنشورات الإعلامية التي تبرز نشاطات المجلس المختلفة.

9- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي بها مهام مماثلة لمهام المجلس أو ذات العلاقة بنشاطه وإصلاح التعليم الأساسي.

وعن المبررات التي دعت إلى عملية الإصلاح التربوي في الجزائر، ودفعت بوزارة التربية الوطنية إلى الإسراع في وضع مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية، والذي شرع في تطبيقه سنة 2003، فينبغي الإشارة إلى أن هذا الإصلاح جاء في

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

ظروف صعبة جدا مرت بها الجزائر على المستوى الداخلي وتحولات على المستوى العالمي فرضت إعادة النظر في الفلسفات التربوية والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع هذه المستجدات، وهو ما نص عليه مشروع إصلاح المنظومة التربوية²² " فقد أكد المختصون على أن إصلاح التعليم قد يكون نابعا من عوامل داخلية (أي من داخل المنظومة التربوية) نتيجة شعور المسؤولين بأنها لا تؤدي وظائفها المنوطة بها بالشكل المطلوب من حيث الكفاءة والفعالية والإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من تغيير في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها الداخلية تحقيقا للأهداف المنشودة، كما قد يكون الإصلاح نابعا من عوامل خارجية، أي من السياق المجتمعي العام وما يضطرب فيه من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، سواء من داخله أو من خارجه و تفرض على المجتمع السعي إلى إيجاد توازنات جديدة²³ ومن هذا المنطلق فإن إصلاح التعليم في الجزائر جاء أيضا كضرورة فرضها الوضع العام المحيط بالمرسة الجزائرية بسبب التغييرات التي حدثت في مختلف المجالات على الصعيدين الوطني والدولي²⁴:

على المستوى الوطني:

شهدت الساحة التربوية ظروف محلية خاصة منها ال تعددية السياسية مما استلزم تكامل النظام التعليمي مع مفهوم الديمقراطية، وبالتالي اعتماد فلسفة التوجه نحو تدريب الأجيال الشابة على المواطنة وقيمها المختلفة المتمثلة في التسامح والمسؤولية، هذا من جهة ومن جهة ثانية شهدت الساحة المحلية التخلي التدريجي عن الاقتصاد المركزي والتأسيس لاقتصاد السوق (وفي هذا اعلان صريح ومعلن عن المبادئ الاشتراكية)، والذي يستدعي تسخير كافة الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزه وترافقه (التعديل الهيكلي، إعادة الهيكلة الصناعية، إزالة الاحتكار التجارة الخارجية والخصخصة وما إلى ذلك)، حيث يتولى نظام التعليم إعداد الأجيال القادمة بشكل صحيح للعيش في ظل هذه البيئة التنافسية والتكيف معها.

على المستوى الدولي:

إن مختلف الإصلاحات التي عرفتها السياسة التربوية في الجزائر، جاءت استجابة للتعقيد المميز للقرن العشرين القائم بشكل أساسي على الإنعاش الاقتصادي للدول و على حجم ونوعية المعرفة العلمية و التكنولوجيا و التطور السريع في التكنولوجيا و في وسائل الإعلام والاتصال والعولمة الاقتصادية، وهو تعقيد وضع نظام التعليم أمام حتمية إعادة تشكيل السمات المهنية للطلبة والدعوة إلى أن يركز التعليم في برامج وأساليب تدريسه على اكتساب المعرفة العلمية والتقنيات وتطوير القدرات للتكيف مع هذا التطور، وتسهيل اندماج المتعلمين في بيئة مهنية معومة. وترقية مؤهلاتهم وتفضيل معايير الكفاءة. كمقاربة أساسية للاندماج في هذا السياق.

2-1- أهداف إصلاح المنظومة التربوية:

في ظل السياق العام للتحويل في العالم أدرج القرار السياسي في الجزائر ضمن برامجه المختلفة أهدافا واعدة لإصلاح نظام التعليم في أقسامه المختلفة، بتعيين اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التعليم. في مايو 2000 واقتراح توصيات هذه اللجنة في عدة مناسبات من قبل الحكومة. تم عرضها خلال شهري فبراير ومارس 2002 على مجلس الوزراء. وقبولها في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في 30 أبريل 2002 المتضمنة في برنامج الحكومة الذي أقره المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، لتأسيس التغيير. حيث تحددت ملامح الإصلاح في جملة من الأهداف يمكن ذكرها في العناصر التالية:

2-1-1- تعزيز الهوية الجزائرية وترسيخ وحدة الأمة.:

تناول مشروع الإصلاح ضرورة ربط أهداف التربية بالأبعاد المحلية للمجتمع الجزائري من خلال الحث على أن تتضمن الأهداف التربوية المتوخات في النظام التربوي الجزائري أهداف ذات الصلة بالبعد الوطني²⁵ وتعزيز قيم الانتماء إلى التاريخ الجماعي كتعبير رسمي على مقومات الهوية الجزائرية، واحترام التراث التاريخي والجغرافي والديني واللغوي والثقافي واحترام الإسلام والعروبة والأمازيغية والحفاظ عليها كإطار تاريخي للتطور الديموغرافي والثقافي والديني واللغوي

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر
المجتمع²⁶ ولتحقيق مختلف المساعي أولت الإصلاحات اهتماما خاصا بمادة التاريخ... على اعتبار أن مادة التاريخ الوطني هي إحدى الآليات الفاعلة في ترسيخ أهداف الجزارة إلى جانب آليات أخرى²⁷

2-2- تعزيز قيم المواطنة :

لقد كان للسياسة التربوية تصور واضح حول أهداف العام من تدريس التربية المدنية والمتمثل في بناء مقومات السلوك الديمقراطي وممارستها في الحياة الاجتماعية التي يُراد نقلها للتلاميذ لبناء قيم المواطنة، والإحاطة بالحقوق والواجبات التي تنطوي عليها. من خلال تعزيز المهارات الاجتماعية كمارسات وسلوكيات يومية: كالأدب والكرامة والتفاني في العمل، والحفاظ على التراث واحترام الملكية واحترام الحياة وحب العمل والتضامن والمسؤولية وتقدير الجهد، الرغبة في النجاح في العمل، إكساب الدوق الجمالي، احترام الأفكار والآراء المختلفة، تكوين صورة واضحة عن الذات التي تفضي إلى تحقيق السعادة الفردية والجماعية. وغيرها من القيم التي تعكس ممارسة المواطنة الديمقراطية للسماح للتلميذ المواطن المستقبلي أن يعيش يومياً الحقوق والمسؤوليات والواجبات داخل المدرسة وفي وسطه الاجتماعي الضيق وكذلك في المجتمع الكلي وحتى في العالم. وأن يكون مسؤولاً عن حياته الخاصة وألا يكتفي بكونه عنصراً سلبياً خاضعاً لتقلبات التطور.²⁸

2-3- البعد العلمي والتقني للمدرسة:

يعتبر البعد العلمي والتقني والتكنولوجي للمدرسة جزءاً من التصور العام لتدريب العقل واكتساب المعرفة والعلم والذي حظى باهتمام خاص في الإصلاحات الجديدة، لإعداد التلاميذ للعيش في عالم تتأثر فيه جميع الأنشطة بتقنيات المعلومات والاتصالات، إذ يؤدي التأخير في هذا المجال إلى تفاقم الفجوات الموجودة مقارنة مع البلدان المتقدمة. واعتبرت الإصلاحات أن ذلك مرتبط بتطوير نظرتنا عن التعليم الذي لا يسعى في جوهره إلى اكتساب المعرفة النظرية بقدر ما يعني تزويد الطالب بمختلف المهارات التي تمكنه من تجسيد الاستعمالات المختلفة للمعرفة العلمية في حياته اليومية المدرسية والاجتماعية والمهنية²⁹ كما أولت الإصلاحات اهتماماً واضحاً بتطوير المناهج الدراسية من خلال اعتماد محتويات تعزز لروح العلمية للطالب وتساعد على إنماء شخصيته العلمية المستقلة، وتجاوز المحتوى التقليدي الذي يعتمد الحشو، وفي نفس السياق جاء التأكيد أيضاً على ضرورة استخدام الطرق والأساليب الأكثر تطوراً في مجال بيداغوجيا التدريس وتم التركيز على الأساليب التي تجعل من التلميذ مشارك في إنتاج المعرفة من خلال النقاش والتساؤل والحوار والنقد.³⁰

2-4- الإهتمام باللغات:

أبدت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية اهتماماً واضحاً باللغات وذلك من خلال تخصيصها ورشة خاصة تحت اسم سياسة اللغات، صيغت للاهتمام باللغة الأم مع إقرارها بدور اللغة العربية واعتبارها الأداة الأولى لاكتساب المعرفة في جميع مراحل التعليم والتدريب. والتواصل وفي جميع مجالات الحياة وأداة مميزة في الإنتاج الفكري. كما جاء هذا المشروع أيضاً الدعوة إلى إتقان لغتين أجنبيتين مع ضمان تكاملهما مع اللغة العربية من جهة، ومراعاة الاتجاه العالمي في التعليم من ناحية أخرى. حيث أُويزت أهمية تدريس اللغة الأجنبية في ضوء الاعتبارات العالمية التالية:

- الآثار اللغوية الهامة الناتجة عن عولمة الاقتصاد والتغيرات التكنولوجية التي تحدد غزو الأسواق والمعرفة.
- الطلاقة في اللغات الأجنبية المستخدمة على نطاق واسع أمر ضروري للمشاركة بفعالية وكفاءة في التبادل الثقافي والوصول المباشر إلى المعرفة العالمية. وقد انتهجت الجزائر السياق الدولي في مجال التعددية اللغوية في سن مبكرة على أساس أنه نهج معترف به دولياً، ولا سيما في المغرب العربي والدول العربية، أساس النجاح في عالم الغد.³¹

2-1-5- التأكيد على مبدأ الدييمقراطية:

إن هذه الفكرة جاءت تصر على ضرورة تكافؤ الفرص و إلغاء التمييز بين الجنسين ومنح الفرص للجميع قصد التمدرس الجيد وتنظيم التوجيه المدرسي بحيث يستجيب إلى ميولات وقدرات التلاميذ والطلبة في اختيار الشعب والتخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها، وضمان الطابع الديمقراطي للمدرسة الجزائرية، فقد جاء في مشروع الإصلاح الاهتمام بالتعليم الإلزامي، والاهتمام أيضا بالأطفال المتواجدين بالمناطق المعزولة وأطفال الأسر المحرومة وتقديم الرعاية الخاصة للمعوق والتلاميذ ذوي الأمراض المزمنة ومن ذوي الحاجة إلى دعم سيكوبيداغوجي. كما تطرق المشروع إليها³².

2-1-6- تنمية الموارد البشرية وتطويرها:

تشكل تنمية الموارد البشرية قضية استراتيجية رئيسية في الإصلاحات الجديدة، وعاملاً حاسماً في مواجه القوى العالمية الجديدة. ومواكبة الزيادة الهائلة في الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وعليه ستصبح المعرفة مصدراً من مصادر الثروة والسلطة في عالم يزداد ترابطاً ومن هذا المنظور، حملت الإصلاحات بوادر الاهتمام بالاستثمار في المعرفة لضرورة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والازدهار، من خلال تطوير الأساليب القائمة على تنفيذ عمليات التحليل وحل المشكلات وبناء المعرفة المهيكلية، ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة في المدرسة، والحفاظ عليها وتعزيزها طوال الحياة لبناء فرد قادر على التكيف مع مواقف الحياة المعقدة وإيجاد حلول لها وللمشاكل العتبطة بالتغيرات السريعة في المجتمع المحلي وفي الهيئة الدولية التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان³³.

2-2- مجالات الإصلاح في المنظومة التربوية:

عند مراجعة الخطابات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية، يمكن استخلاص أنها تستخدم مفاهيم عدة للتعبير عن فلسفتها الإصلاحية، فأحيانا تستخدم مفهوم "الإصلاح" وأحيانا أخرى تستخدم مصطلح "إعادة الهيكلة". وكذلك التحديث، ومرات أخرى "إعادة الصياغة"، وعليه سنلقي نظرة خاطفة على التعريفات المقدمة لتوضيح الاختلافات الموجودة بينهما. فيما يتعلق بكلمة "إصلاح"، يقترح قاموس Robert تعريفه "على أنه يسعى إلى إحداث تغيير عميق في شكل المؤسسة لتحسينها، وتحقيق نتائج أفضل في الأداء العام و نيل نتيجة امثل بالإضافة إلى وضوح الأهداف التي يتم التعبير عنها من الناحية النوعية، والتي تتوافق مع مبادئ تهدف إلى الانفصال عن نظام أو ممارسات سيئة أو كارثية سابقة. أما التحديث فيعني إضفاء تحسين طفيف وجزئي على المنهج.

وبالنسبة لمفهوم "إعادة الصياغة" (الواردة في بعض القرارات والمناشير) يقصد بها إجراء الإصلاح، ولكن بالاحتفاظ على الهياكل الموجودة وقد يكون تعديل وزاري جزئي. وهذه الحقيقة تستبعد أي فكرة عن قطيعة جذرية مع النظام القديم. وقد تم توضيح مصطلح "إعادة الهيكلة" أو "إعادة الهيكلة" ويشير إلى الجانب العملي التطبيقي والملموس ومن الواضح أن مصطلح إعادة الهيكلة يبدو أكثر قرباً إلى مفهوم الإصلاح كما تم تقديمه في إطار الوثائق الخاصة بإصلاح نظام التعليم الجزائري ووفقاً للمبررات الواردة في مختلف الوثائق، تتضمن كذلك إصلاح الهياكل، أي العناصر المكونة (الأهداف، البرامج والأساليب) التي استند إليها النظام بأكمله للقضاء على كل الممارسات الغير مناسبة للواقع الاجتماعي³⁴.

وهو تداخل يكشف الطابع العملي المتضمن في المفاهيم السابقة، فرغم الفروقات الموجودة بينها في حجم التغيير المراد جزئياً أو كلياً، فهو من ناحية ما ينقل المنظومة التربوية من مستوى التنظير إلى مستوى التنفيذ، فهناك أهداف تربوية عامة وأهداف تربوية إجرائية "فالأهداف التربوية العامة أهداف بعيدة المدى وتستغرق فترة لتحقيقها، أما الأهداف التربوية المحددة أو الخصوصية أو المباشرة أو المفصلة فهي ترجمة للأهداف العامة البعيدة المدى وتعتبر

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر
أهدافا قريبة المدى يتم تحقيقها في فترة زمنية قصيرة³⁵ وفي هذا الصدد يمكن حصر أهم الإصلاحات المنجزة على مستوى المنظومة التربوية في العناصر التالية:

2-2-1 هيكلة المستويات التعليمية وتحسين ظروف التمدرس:

من ناحية الهيكلة عرفت المؤسسات التربوية العديد من الإصلاحات كانت بتقسيم التعليم الأساسي إلى طورين، طور أول مدته 5 سنوات و طور ثاني مدته 4 سنوات كبديل للنظام المعمول به إلى غاية السنة الدراسية 2002-2003 بطوريه 6 + 3 سنوات مقدما إياه كحل بديل لمشروع المدرسة الأساسية التي لم تعد مهيأة بالنظر إلى النقائص المسجلة في توجهاتها وأهدافها العامة والإجرائية، و هيكلتها التنظيمية، لتلبية الكثير من المطالب التربوية والاجتماعية . وفعليا شرع في تنفيذ الهيكلة التي اقترحها المجلس والمستنبطة في الأساس من النموذج التربوي الكندي الموسم الدراسي الجديد 2003-2004. والمتصفح لمضمون هذا النظام يلاحظ النقلة في المقاربات التربوية المعتمدة . وفي إطار إعادة الهيكلة أيضا تم تصميم قرارات مثل إجبارية التعليم التحضيري والابتدائي وتليه مراحل التعليم الأخرى المتوسط والثانوي حيث ألغيت تسمية التعليم الثانوي التقني وأصبح ما يسمى بالتعليم الثانوي العام والتكنولوجيا لان التلاميذ الناجحين في مرحلة المتوسط ينتقلون إلى أحد الجذعين المشتركين

بالنسبة لصيانة الهياكل وتهيئة الظروف العامة للمتمدرسين، تخصص السياسة التربوية في الجزائر كل سنة ميزانية معتبرة، "فالقائمين على الإصلاحات التربوية أبدوا اهتمام بالغ بضرورة توفير الموارد المالية وذلك قصد إنجاح الإصلاح وتفعيل قرارات المشروع، خاصة وأن المناهج الجديدة تتطلب أموال كبيرة قصد توفير الكتاب المدرسي والنفقات الخاصة بالأساتذة الجدد ويبقى الاهتمام عبارة عن قرارات رهينة وثيقة المشروع تتطلب التجسيد والممارسة في أرض الواقع. فمن خلال الاطلاع على مضامين المشروع نجد أنها جاءت مؤكدة على ضرورة التكفل بالمنظومة التربوية في جوانبها المادية سواء من حيث الموارد المالية أو في إنشاء وتجهيز المنشآت التربوية ولكن الاهتمام في حاجة إلى تجسيد وممارسة في ظل واقع تربوي يعاني من إشكالات عديدة على مستوى التمويل والتجهيز . . . كما أظهر التشخيص ضعف على مستوى تمويل المؤسسات التي تتواجد في المناطق النائية مع شبه غياب للنقل المدرسي ومنح التمدرس، وعليه فلن التسيير اللاعقلاني للموارد المالية إلى جانب نقصها يجعل من الإصلاح يبقى رهين الدفاتر والتقارير ولا يلامس حقيقة ما تصانیه المؤسسات لتربوية من نقص في تمويلها خاصة وأن هناك مؤسسات تربوية تعاني من الاكتظاظ بالإضافة إلى نقص المؤسسات التربوية خاصة في المناطق النائية أين نجد مؤسسات تنعدم إلى شروط الممارسة التربوية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتدفئة المركزية القاعات المكيفة في مناطق الجنوب كما أبدى القائمون على اللجنة في تدارك النقص الذي تعانيه المنظومة التربوية³⁶ وإزالة المعوقات المهنية المموسة وتحسين الظروف التي يعمل في ظلها المعلم والمتعلم، وتوفير وسائل إيضاح، و يبقى نقص المرافق وطاقة استيعابه معضلة أخرى تواجه المدرسة الجزائرية، إذ يعتبر عدد التلاميذ في الفصول الدراسية وجه آخر للكثافة السكانية، فعندما نتحدث عن الطاقة الاستيعابية للمؤسسة التعليمية، فهذا يضعنا أمام مفارقة هامة تمس عقلانية العمل البيداغوجي وقدرة المؤسسة التربوية بالاعتناء بالمتعلمين فردا فردا، ومن ناحية أخرى فإن هذا المشكل يطرح قضية هيكلية أيضا كإنشاء المزيد من المؤسسات أو إعادة هيكلة المؤسسة التربوية، بطريقة تسمح بخفض الضغط الملح على الأقسام ومنه استقبال المزيد من المؤطرين للعمل البيداغوجي.

2-2-2 إصلاح منظومة التوظيف والتكوين:

إن المجهودات المنجزة من قبل السياسة التعليمية، في مجال توظيف و تكوين الأساتذة و المعلمين بمختلف مستوياتهم، تعد أهم مشروع ايجابي في قطاع التعليم، حيث تعد اليوم 170 000 معلما على مستوى التعليم الابتدائي، غير أن تطور نظام التكوين اتسم أساسا بحركية الكم على حساب النوع³⁷ و اللجوء إلى سياسة التكوين أثناء الخدمة لتغطية النقص المسجل في مؤهلات القائمين بالتعليم "إذ تبنت مديرية التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية. في الجزائر

استراتيجية خاصة تتضمن مخططا يقتضي تنظيم تربصات تكوينية لصالح 143 ألف معلما موزعين على المستويات التعليمية وذلك خلال سنة 1999-98 و يهدف هذا المشروع أساسا حسب ما هو معلن " إلى التحسين الأكاديمي و المهني و تحديث المعارف لدى المستفيدين منه ³⁸ فقد برمجت مديرية التكوين التابعة لوزارة التربية مشروعا تحت اسم الجهاز المؤقت لتحسين المستوى، والذي حسب نفس المصدر يمتد على مدى عدة سنوات بأنه يهدف أساسا إلى تحسين مستوى معلمي المدرسة الأساسية الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي و لم يتابعوا مسارا تكوينيا كاملا، و يتعين إفادة المعنيين بدعائم تكوين أكاديمي للوصول بهم إلى مستوى البكالوريا، كما يهدف الجهاز الجديد للتكوين إلى تثبيت مستواهم الثقافي القاعدي وسد ثغرة ثلاث أنواع من النقائص: ³⁹

(1) العجز في المواد الأساسية، اللغة العربية و الرياضيات بالنسبة للمدرسين بالعربية واللغة الفرنسية

بالنسبة للفرنسيين.

(2) العجز المسجل في البيداغوجيا و علم النفس الطفل .

(3) العجز المسجل في الثقافة العامة التي لها علاقة بأنشطة التعليم .

أما عن المستفيدين من وراء هذا التكوين فهم حسب نفس الوثيقة:

□ 73280 معلم مدرسة أساسية تقل أعمارهم عن 40 سنة والذين تحصلوا على رتبة معلم

مدرسة أساسية إما:

- عن طريق الامتحانات المهنية كامتحان شهادة الكفاءة العليا و عددهم 52540 معلم.

- عن طريق التكوين الأولي بالمعاهد التكنولوجية للتربية بمستوى دون الثالثة ثانوي وعددهم 20720 معلم.

إن ما يبرز في هذه الأرقام هو أن الإطارات التي أشرفت على التدريس كان في حاجة إلى أن يعاد النظر في تكوينها، وضرورة تعويض الكثير منها خصوصا ذوي المستويات القاعدية المنخفضة، ولقد اقترح المجلس الأعلى للتربية أن يكون برامج التدريب أثناء الخدمة مميزا بالاستعجالية والاستثنائية، إذ ورد في وثيقة ما يلي « وحتى تكون هذه التكوينات ناجعة ينبغي أن تشمل الأسلاك التعليمية وأسلاك الإدارة والتفتيش والتسيير، لهذا الغرض ينبغي تسطير برنامج استعجالي يمتد على 10 سنوات لرفع المستوى المعرفي، و تحسين أداء المعلمين و أساتذة التعليم الأساسي ⁴⁰ وبالنسبة لحركة التوظيف في قطاع التعليم فقد كانت لسنوات عدة ضعيفة، حيث تم تجميد المناصب المالية منذ سنة 1995 ليتم الشروع فيها سنة 2001 وبنسب ضعيفة ⁴¹ ولكن ونظرا لحصول العديد من المعلمين على التقاعد فقد تم فتح ملف التوظيف من جديد أمام خريجي الجامعات وطلبة المدارس العليا للتربية. في السنوات القليلة الماضية لترتفع نسبة التوظيف من جديد في هذا القطاع.

2-3- تحسين الوضع المهني للمعلمين:

إن مكانة المعلم في المجتمع مرتبطة بالتمثلات التي يشكلها المجتمع عن مهنة التعليم، و التي يكونها المعلم عن نفسه وعن أهمية الدور المنوط به في السياق العام لعملية البناء والتشييد والإنجاز الحضاري، فما الفائدة من الإصلاحات ما لم يتم تشرب هذه القيمة لدى الجميع، إن جميع المؤشرات أثبتت أن وظيفة التدريس اكتسبت حديثا هذه الميزات تحت تأثير تطور وتعقد مهام المعلم، و توسع حلقة ما يتوقعه المجتمع من هذا العضو بالإضافة إلى التراكم المعرفي في ميدان علوم التربية والعلوم الإنسانية بشكل عام، فمهنة التعليم تحتاج إلى إعادة الاعتبار من خلال وضع اعتبارات موضوعية لتقدير حجم الأعباء والمسؤوليات التي يقوم بها المعلم، وتغير المعايير الجامدة التي تصنف بها مهنة التعليم، وللعلم فإن هذه المعايير تختلف من مجتمع إلى آخر، ولكن تمة معايير عامة . تحدد مكانة المهن وقيمتها بما فيها مهنة التعليم بحسب القيمة الاجتماعية السائدة في مجتمع من المجتمعات كما أشار إلهاكل إنكلس وروسي ROSSI و INKELS والمتمثلة في: ⁴²

-الحكم على المهنة من خلال مؤهلات الأفراد (فتتطلب المهن الراقية معارف واسعة).

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

-تباشر معنى المسؤولية والعقل.

-تحتفظ بالكثير من الاستقلالية.

-ترتبط بالموقع الاجتماعي في البنية المهنية.

ويعتبران أن الأجر والاعتبار الاجتماعي المميز لمهنة ما مرتبط بالموقع في البنية المهنية أو المنصب المهني. أو الموقع في مجال النشاطات المختلفة، وبالنسبة لمكانة المعلم في الجزائر، فهي من ناحية ما محددة بموقعه في السلم المهني ل تصنيف مناصب العمل في المؤسسات الجزائرية الذي يعرض المعايير النموذجية المرجعية الهتمة لترتيب المهن، حيث يقترن كل منصب عمل بمعايير تفضيلية منها المؤهلات، المسؤوليات، الجهد المبذول، ظروف العمل، الضغوط و المتطلبات الخاصة، محاولة لوضع معايير استحقاقية مرتبطة جملة بطبيعة العمل، وتهدف من جهة ثانية للوصول إلى مستوى الأجر المرغوب فيه أو المعتقد أنه المستحق عن طريق تحليل خصوصيات العمل، ومن هذا المنطلق يفترض استدراج مسألة المعايير Les normes في معالجة مكانة المعلم والوضع المهني، وهذا المدخل يفرض كحل فوري، رفع مؤهلات موظفيه إذا كان هو الأساس للتقدم و الارتقاء في سلم الأجور الجزائري، حتى يتمكن هؤلاء من الوصول إلى المعايير الاجتماعية، أما بالنسبة للاعتبارات الأخرى المتمثلة في (المسؤولية، الاستقلالية الجهد) فالمهنة لا يمكن التشكيك في أهميتها الحضارية و الاجتماعية، أم أن المجتمع بطبيعته الغير استحقاقية لا يقيم وزنا للجهد الفكري الثقافي.

وبالفعل وفي محاولة منها لتحسين مكانة المعلم، سعت السياسة التربوية إلى تطبيق القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية ليكون حيز التنفيذ ابتداء من 31 مارس. للسنة 2020 والذي وقع تخلف في صدوره سبب التأخر وعدم الفصل النهائي في مدونة الرتب المنتمية للقطاع منذ سنة 2008، وهو مطلب من المطالب المتعددة والمتباينة المعبر عنها لحد اليوم من طرف النقابة. والتي تصب في مجملها حول استحداث رتب جديدة وحذف رتب موجودة حاليا. حيث تم تنصيب لجنة خاصة تعكف على إعداد قرارات وزارية توضح بشكل دقيق مهام كل الرتب الخاصة بالتربية الوطنية، وللإشارة، فقد مس التصنيف الجديد الذي تم نشره من قبل وزارة التربية الوطنية، المفتشين ومديري المؤسسات التربوية والنظار ومستشاري التربية، إلى جانب أساتذة التعليم الثانوي والابتدائي، بالإضافة إلى مساعدي المعلمين في الابتدائي، أين ستغير الوضعيات الجديدة المنتظرة بالنسبة لتصنيفات ورتب المنتسبين لقطاع التربية، لتتغير معها أجورهم بحكم الزيادة المرتقبة في التصنيف.⁴³

2-2-4-إصلاح المناهج والمقررات:

إن إشكالية المناهج وأهميتها كمركبة أساسية في النظام التربوي استدعت ضرورة إقامة جهاز دائم يهدف إلى تطوير المناهج وبشكل إطارا مفصلا لتحقيق سياسة التربية في مجال المناهج، لذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للمناهج والمجموعات المختصة، التي أنشئت بموجب قرار مؤرخ 11 نوفمبر 2002، وهي هيئة تقنية متخصصة في ال دراسة و التنسيق و التوجيه في مجال البرامج والمناهج التعليمية، تتكفل هذه اللجنة في إطار مهامها بتنفيذ الآراء والمقترحات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية وتهتم بتجسيد كل قضية تتعلق بمناهج التعليم منها:⁴⁴

-التصور العام للتعليم.

-صياغة الأهداف العامة للتعليم، انطلاقا من الغايات التربوية.

-إعداد مرجعية عامة للمناهج.

-إعداد مذكرات منهجية وأدلة مرجعية تتعلق ببناء المناهج التعليمية لكل مادة أو مجموعة مواد

لقد تبنت الأمرية 2004/2003 مقارنة الكفاءات كمنهاج تربوي مستحدث والتي جاءت امتدادا للمقاربة بالأهداف وتصحيحا لإطارها العلمي والمنهجي و تتميز المقاربة بالكفاءات بما يلي:

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية. في الجزائر

-تجعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره وتعمل على إشراكه في مسؤولية قيادة وتنفيذ عملية التعلم، وتقوم على اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة في صيغة مشكلة ترمي عملية التعلم إلى حلها باستعمال الأدوات الفكرية، وبتسخير المهارات والمعارف الضرورية لذلك.

-تجعل من حل المشكلات أو الوضعيات / المشكلة الأسلوب المعتمد والفعال، إذ أنه يتيح الفرصة للمتعلم في بناء معارفه بالمفهوم الواسع بإدماج المعطيات والحلول الجديدة في مكتسباته السابقة.

-وتعمل المناهج على تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية الجديدة بدل الاعتماد على الأسلوب التراكمي للمعارف. لقد هدفت السياسة التربوية من خلال إدراج مقارنة الكفاءات في التدريس " إلى ترقية العملية التربوية، من حيث الأداء، والمردود، عن طريق جعل المعارف النظرية روافد مادية، تساعد المتعلم بفاعلية في حياته المدرسية، والعائلية، وتجعله مواطنا صالحا يستطيع توظيف مكتسباته من المعارف، والمهارات، والقيم المتنوعة في مختلف مواقف الحياة بكفاءة، ومرونة⁴⁵ ومن الناحية العملية "لا يمكن للمنهج القائم على الكفاءة أن يكون فعالاً إلا إذا نجح في جعل التلميذ قادراً على اختبار الفرضيات، وطرح المشكلات، وحلها وتحليل الآراء والأفكار إلخ. أما إذا اكتفى المقرر بالطابع النظري. مع استخدام أساليب التدريس والتقييم التربوي التقليدية، التي تعتمد بشكل كبير على نقل المعرفة الخالصة فإن ذلك سيقطع من فرص نجاحها، وبالتالي فإن تفعيل مقارنة الكفاءة كجزء من تنفيذ المناهج الجديدة، يستدعي بالضرورة تصميم جيل جديد من الكتب المدرسية يستوفي الشروط الأساسية للجودة التي تحددها المعايير العلمية والتعليمية والتقنية المعترف بها عالمياً⁴⁶

"وكذلك هناك مسألة تأطير المعلم فهذا الأخير لم يكن أبدا مبرئاً للتعليم بالطريقة الجديدة، أي تلك التي تفرضها المقاربة بالكفاءات. فبالرغم من تنظيم دورات تدريبية لهذا الغرض، فمختلف المحاضرات والأيام الدراسية و التبرصات التي تنظم من حين لآخر تحت إشراف مفتشي المواد فهي في نهاية المطاف غير مجدية، وذلك لأن الواقع يجعل توجيهاتهم، تستند فقط على النظري، غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع وهناك مشكل الإمكانيات المتاحة خاصة التلميذ والمدرس اللذان يعيشان في المناطق النائية، كما هو الحال في بعض مناطق القبائل أو في الجنوب الجزائري حيث تفتقر إلى العدد الكافي من المدارس، حيث وجدت بعض مناطق البلاد نفسها مرغمة على تكديس 40 أو حتى 50 تلميذ في كل قسم. والأسوأ من ذلك أن المؤسسات تعمل بوسائل بدائية، أي فقط بالسبورة وقطعة من الطباشير. في ظل هذه الظروف، لا يمكن للمعلم، و حتى إن كان يمتلك كفاءات عالية، أن يحس بالرضا وهو ينفذ ما في البرامج الجديدة بالمنهجية الجديدة. و ذلك لأن اكتظاظ الأقسام يجعله مثلاً يعجز عن تكوين أفواج عمل على النحو المطلوب في النظام الجديد. وإذا أضفنا عدم توافر الوسائل التعليمية الحديثة مثل الإنترنت داخل المؤسسات⁴⁷ ومثل هذه النقائص المسجلة على مستوى تجسيد المقاربة بالكفاءات وغيرها من النقائص تؤكد مرة أخرى افتقار المنظومة التربوية للطابع العملي الإجرائي، فكان من الأجدر صياغة أهداف إجرائية قريبة المدى قابلة للتطبيق، إذ يشير أهل الاختصاص أن تحديد الأهداف في الأنظمة التربوية يتم عادة على ثلاث مستويات تنظيمية⁴⁸ المستوى الأول: وهو مستوى مصممي السياسة التربوية، حيث يجري تحديد الغايات للنظام التربوي، بإعطاء بيانات عن التربية، المقصودة و عن المواطن الذي تطمح المدرسة إلى تكوينه و تتعلق هذه الصفات ب:

- الكفاءات الفكرية و العملية الواجب اكتسابها.
- القيم الاجتماعية الواجب التمثيل إليها.
- السلوكات و المواقف التي ينظر أن تصدر عنه.

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

المستوى الثاني: تنظيم الفعل التعليمي، في هذا المستوى يجري استنباط وصياغة غايات Finalité ومقاصد Buts عملية التدريس من الغايات التي سطرها مصممي السياسة التربوية مع تحديد الأطر البيداغوجية التي بمقتضاها تتم عملية التدريس.

المستوى الثالث: يتم الموازنة في هذا المستوى بين الأهداف العامة و الأهداف الخاصة بطريقة تمكن القائم بالفعل التربوي من استنباط العمليات البيداغوجية الإجرائية اللازمة بحيث تحتل الغايات مرتبة الصدارة، ثم تنظم هذه الغايات إلى أهداف عامة، و تأتي في الأخير الأهداف الإجرائية.

فمختلف الإصلاحات التي أجرتها المنظومة التربوية لم تخرج عن دائرة التنظي ر وصياغة الأهداف العامة والفضفاضة مما يستدعي، طرح المشكلات من منظور نقدي يهدف إلى تحديد أوجه القصور ومكامن الخلل، وهو ما تسعى إليه المنظومة التربوية " حيث بادرت بتنظيم عملية التقويم المرحلي للتعليم الإلزامي سنة 2013 بعد مرور 10 سنوات من عملية الإصلاح والميداني، بوضع نصوص التأسيس ومنهجية النقد تحت تصرف أعضاء الجماعة التربوية وفعاليات المجتمع المدني، و الممارسين البيداغوجيين خصوصا، لإثراء النقاش والمساءلة، توجت بندوة وطنية أخرى في جويلية 2014 خلصت إلى تقديم أكثر من 450 توصية للتأكيد على تقييم الإصلاحات، كما عملت أيضا وزارة التربية الوطنية على تنظيم سلسلة من الندوات التشخيصية والتقويمية حول منهجية إصلاح المنظومة التربوية، ورسم خارطة طريق للإصلاح و ضبط منهجية عمل لإعداد الإصلاح التربوي بهدف التقييم المستمر للمنظومة التربوية من خلال: 1/- تشخيص واقع المنظومة التربوية. 2/- تقييم الإصلاحات التربوية 3-رصد أهم المقاربات الناجحة في مجال الإصلاحات التربوية.

وتضمن هذا المسعى محورين أساسيين⁴⁹

المحور الأول: ويتضمن مساءلة مستمرة حول التجارب الإصلاحية الجزائرية السابقة عن نجاحاتها وإخفاقاتها حتى يتسنى تشخيص مواطن القوة والضعف في الواقع التربوي الراهن، ومخلفاته على التجربة التربوية بفعل المؤسسة التي جرت مع أمره 1976، ثم اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لسنة 2000، وأخيرا النظام التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008 وتم التساؤل عن الثابت في تلك التجربة وصلته بالمتحول منها، ضمن حركة المجتمع الجزائري الفعلية ورهاناته المتغيرة، والبحث عن العراقيل التي عطلت الفعل التربوي عن تحقيق أغراضه، و أشكالها وآلياتها.

المحور الثاني: يدرس هذا المحور سبل التوجه نحو إصلاح المنظومة التربوية، وتسليط الضوء على عوامل الوهن والضعف الذي طال أغلب مكونات المنظومة التربوية، ويقتضي الأمر ترميم ما فسد وهيكلة المنظومة التربوية في مجملها. و وضع الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها في تحقيق إصلاح المنظومة التربوية. واختيار مدخل يمكن اعتماده يتضمن: الهيكلية الإدارية، المناهج المقررات، المقاربات والطرائق والأساليب، الكتب المدرسية، تكوين الأساتذة وآلياته، التقييم وأدواته، وغيرها من القضايا التربوية الأخرى.

خاتمة:

تطرقنا في هذا المقال إلى مختلف الاختلالات وحالة عدم التوازن التي عرفت المنظومة التربوية خاصة في المرحلة الأولى من تأسيسها ومما ساعد على ذلك عدم جاهزية الظروف، وتأثرها بالإطار الإيديولوجي السياسي و الثقافي للتجارب المختلفة التي عرفت المؤسسة التربوية الجزائرية، هذه النظرة الأحادية لها انعكاساتها البارزة على العمل التربوي بلا شك، ويمكن إقرار ذلك إذ اعتمدنا تصور متكامل اجتماعي، مهني، بيداغوجي دعمه البحث المعاصر لهذا العمل، ذلك أن أي مشروع يحتاج إلى وعي كلي بمجمل الأهداف والتجديدات، والطرق البيداغوجية اللازمة، وعلى هذا الأساس فالقرار المتعلق بالمشروع التربوي في الجزائر، مع اختلاف أهدافه ومختلف الإصلاحات التي مر بها، لم يخرج عن نطاق التنظير، وما يفترق إليه هذا القرار بالفعل ليس النوايا الحسنة، وإنما آليات الاستفادة منه في ظل فضاءات من تبادل وتقاسم

إشكالية تأسيس المشرع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر
الخبرة بين المعنيين بالعمل التربوي بمستوياته وهذا من شأنه الخروج برؤى تحسينية نابغة من رؤية واقعية
تتعامل مع الوضع الراهن للمجتمع الجزائري وانعكاساته على أداء المنظومة التربوية.
الهوامش:

(¹) مراد سبرطعي، اقع الإصلاح التربوي في الجزائر، تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجاً، جامعة محمد خيضر بسكرة 2007/2008 ص 65 مراجعة: <http://thesis.univ-biskra.dz/3228>.

(²) Aboubakr Benbouzid, La Refonte de la pédagogie en Algérie Défis et enjeux d'une société en mutation, Ministre algérien de l'Education nationale, Ministère de Education Nationale Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb Rabat, août 2005 p 7-8.

(³) وزارة التربية الوطنية، تكوين المكونين، نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية – الجزائر- 2000 ص 11.

(⁴) نفس المرجع ص 12.

(⁵) Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale ; N°08-04 du 23 Janvier 2008 ; ministère de l'éducation nationale pp5-6 <https://www.education.gov.dz/fr/rp/loi-dorientation>.

(⁶) بوشماله سميرة: تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي والحاضر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14-2017 ص 65 مراجعة: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22613>

(⁷) مراد سبرطعي، و اقع الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق ص 101.

(⁸) تركي راجح : أصول التربية و التعليم . ط2 نشر المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر 1989 ص 459.

(⁹) A . Bouzida : L'idiologie de l'instituteur SNED. Alger 1979 p 20.

(¹⁰) Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p5.

(¹¹) بوفلجة غياث : التربية ومتطلباتها. ديوان المطبوعات الجامعية. مرجع سبق ذكره ص 37.

(¹²) S. Taouti : La formation des cadres pour le développement . OPU – Alger in.

184 تلوين حبيب التكوين في التربية ، دار الغرب للنشر التوزيع ط 2002 ص . التكوين في التربية :- تلوين حبيب

(¹³) راد سبرطعي، و اقع الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق ص 8.

(¹⁴) تلوين حبيب : التكوين في التربية . نفس المرجع. ص 176.

(¹⁵) مديرية التكوين. وزارة التربية : همزة وصل، عدد 10، 75/ 1976. ص 111.

(¹⁶) محمد الزبيري، المؤامرة الكبرى وإجهاض الثورة، المؤسسة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1990، ص. <http://thesis.univ86>.

(¹⁷) مديرية التكوين. وزارة التربية : همزة وصل، عدد 10، 75/ 1976. ص 111.

(¹⁸) تلوين حبيب : التكوين في التربية . مرجع سبق ذكره . ص 176.

(¹⁹) حبيب تلوين، التكوين في التربية مرجع سبق ذكره ص 99.

(²⁰) هنية عريف: اللغة العربية ومناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية وتحديات العولمة

مجلة الأثر العدد 29 ديسمبر 2014 ص 80-79 <https://dspace.univ-ouargla.dz/jsui/bitstream/123456789/16058/1/T2909.pdf>

(²¹) نفس المرجع ص 81.

(²²) تلوين حبيب . مرجع سبق ذكره ص 209.

(²³) - Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p 6.

(²⁴) - Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p 7.

(²⁵) مراد سبرطعي، اقع الإصلاح التربوي في الجزائر، تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ص 123 .

(²⁶) Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p 8.

- (²⁷) مراد سبرطعي، اقع الإصلاح التربوية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص ص 123-124 .
- (²⁸) -Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p12
- (²⁹) -Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p13-
- (³⁰) مراد سبرطعي، اقع الإصلاح التربوية في الجزائر، تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ص129.
- (³¹) Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p18
- (³²) مراد سبرطعي، واقع الإصلاح التربوي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 132.
- (³³) Bulletin officiel de l'éducation nationale : l'oi d'orientation sur l'éducation nationale op cit p19.
- (³⁴) Khéridja MOKADDEM ;À propos du "chantier" de la réforme du système éducatif algérien Résolang revue ; 1er semestre 2009Littérature, linguistique & didactique B.P. 1524, El M'naouer, Oran, pp128-129 <https://sites.univ-lyon2.fr/resolang/download/RL03/RL03-Mokaddem.pdf>.
- (³⁵) مديرية التربية: مخطط تكوين معلمي المدرسة الأساسية، في إطار الجهاز المؤقت لتحسين المستوى 2000/99 ص2.
- (³⁶) مراد سبرطعي، واقع الإصلاح التربوي في الجزائر، ص ص 147-148.
- (³⁷) عن حبيب تلوي . مرجع سبق ذكره ص 222.
- (³⁸) نفس المرجع . ص 120.
- (³⁹) وزارة التربية الوطنية : مديرية التكوين، مخطط التكوين خاص بالجهاز الدائم للتكوين أثناء الخدمة، في إطار تطبيق مشروع الجهاز الدائم لتكوين المكونين اصابة خاصة بالمترشحين أوت 1989، ص 02.
- (⁴⁰) مديرية التربية: مخطط تكوين معلمي المدرسة الأساسية، في إطار الجهاز المؤقت لتحسين المستوى 2000/99 ص2.
- (⁴¹) وزارة التربية و التكوين: تكوين المكونين. نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. الجزائر. ص.07.
- (⁴²) بيار نافيل : جورج فريدمان ، رسالة في سسيولوجي العمل ط2. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1985 ص 122-128.
- (⁴³) زيادات في أجور عمال قطاع التربية قبل 31 مارس تاريخ التصفح <http://www.akhersaa-dz.com/2020/06/252020/07/27>
- (⁴⁴) وزارة التربية الوطنية، إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية، الجزء 1 ط2 مديرية التقويم والتوجيه و الاتصال، المديرية الفرعية للنشر ديسمبر 2009 ص ص 71-73 .
- (⁴⁵) حليلة عمارة ، أحمد عزوز ، مقارنة التدريس بالكفايات، وكفايات التدريس من المفهوم إلى التقويم، جامعة الشلف مقال مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 6 تاريخ 2016/03/12 ص 151-156 https://www.univ-chlef.dz/djossour/wp-content/uploads/2016/06/v2016_03_12.pdf
- (⁴⁶) Fatima **Nekkal** : Pratiques pédagogiques et réformes éducatives en Algérie : une étude
مجلة انسانيات في الإنترنت بولوجيا العوم الاجتماعية في الجزائر عدد 2013-61-60 [dcas://journals.openedition.org/insaniyat](https://journals.openedition.org/insaniyat)
- (⁴⁷) الإصلاحات التربوية القوة والضعف والاقتراحات <https://www.elmoltaka.com> تاريخ التصفح 2021/01/07 الساعة 18:45.
- (⁴⁸) E . De Carte : Le fondement de l'action didactique 3ème Ed .Le bœck et Larier 1994 p 54.
- (⁴⁹) الندوة الوطنية للتقويم المرحلي للتعليم الإلزامي جويلية 2014 ص 1-2 .